

المحنة انتقضى بالعالم هو الصانع
 قد عرفت ان المراد بالانفكاك ما يبعده
 الانفكاك في الوجود او في الحيز فلا نقص
 بالعالم مع الصانع اذ يجوز ان انفك
 الصانع في الوجود والعالم في الحيز
 لاستحالة تميز الصانع في الاشكال
 علي من قال الفيران ما يمكن انفكاكها
 في عدم او حيز ان قلت لعلمهم
 ارادوا بجواز الانفكاك جواز ان لا
 يكون احدهما قائما بالآخر او بحمله
 ولا متقوم به والعالم غير قائم ولا
 متقوم به وجوز ان لا يقوم الوهم
 بالمحل بان يتقدم مع بقائه قلت
 مثله مما لا يلتفت اليه في التوفيات
 والا فيمكن تعميم كل تعريف بالخاص
 وتخصيص كل تعريف بالعم حتى تحصل
 المساواة وفيه من الفساد ما لا يخفى
 علي انه يرد عليه الشخصي فانه علي
 تقدير وجوده غير محتمل وكذا الاعراض
 اللازمة

اللازمة وكذا بين الذات والصفة
 يرد عليه انهم صرحوا بان الكلام في الصفة
 اللازمة بل القومية ولا توجد الذات
 بدونها ومرادهم جواز انفكاك احدهما
 عن الاخر بل ما هو اصلا فلا يكفي مجرد
 الممكن الذي لا يستقيم في
 العوض مع المحل اسمي في العوض الجزئي مع
 المحل الجزئي لان الكليين ليس
 بوجودهما في الخارج فلا يكونان
 غيرين وعدم تصور هذا الفهم يرد
 هذا المحل ظاهر وكالعلمة مع
 المعلول وبه يظهر خلا قوله والعالم
 قد يتصور موجودا اذا التصور مع
 اضافة المعلومات باطل وبدونها
 غير مفيد والتفان بحسب
 المفهوم ليقيده يرد عليه ان مجرد
 التفان بحسب النوع غير كاف في
 الزيادة بل لا بد من عدم استعمال النوع
 علي المحل للقطع بعدم زيادة قولنا